



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



**The Impact of Fair Value Measurement of Assets on Financial
Performance: An Empirical Study of Kesta General Trading Company
Operating in Duhok Governorate for the Period 2015-2024**

Suzan Salih Ahmed*, Basheer Yousif Ismail

College of Technical Administration/ Duhok Polytechnic University

Keywords:

Fair value, IFRS 13, financial performance

ARTICLE INFO

Article history:

Received	19 May. 2025
Received in revised form	13 Jun. 2025
Accepted	25 Jun. 2025
Available online	31 Dec. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**

Suzan Salih Ahmed

College of Technical Administration/
Duhok Polytechnic University



Abstract: This study aims to demonstrate the impact of fair value measurements of assets according to IFRS 13 on the financial performance of companies, through its application at Kesta General Trading Company, operating in Duhok Governorate, for the period 2015 to 2024. The study followed the income approach in accordance with the International Financial Reporting Standard IFRS 13 to measure the fair value of fixed assets. The study also relied on a quantitative approach to analyze data from financial statements using the EViews 13 statistical program, with the aim of demonstrating the relationship and influence between the study variables and determining the extent of the impact of fair value measurements on the financial performance indicators of the study sample companies.

The results of the statistical analysis showed a clear correlation and significant impact between fair value measurements of assets according to IFRS 13 and financial performance. This indicates that fair value measurements and reliance on IFRS 13 enhance the accuracy of financial reports and contribute to improving the quality of financial statements and investment decision-making. The study recommends the necessity of implementing IFRS 13 in companies' financial statements due to its role in raising the level of transparency and financial efficiency in the market.

تأثير قياس القيمة العادلة للموجودات على الأداء المالي: دراسة تطبيقية في شركة كيسته للتجارة العامة العاملة في محافظة دهوك للفترة 2015-2024

بشير يوسف اسماعيل

سوزان صالح احمد

كلية التقنية الإدارية/جامعة دهوك التقنية

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان تأثير قياسات القيمة العادلة للموجودات وفق IFRS13 على الأداء المالي للشركات، وذلك من خلال تطبيقها في شركة كيسته للتجارة العامة العاملة في محافظة دهوك للفترة 2015 و2024. اتبعت الدراسة على منهج الدخل وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS13 لقياس القيمة العادلة للموجودات الثابتة، وكذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي في تحليل البيانات من القوائم المالية باستخدام البرنامج الإحصائي EViews 12 بهدف بيان العلاقة والتأثير بين متغيرات الدراسة وتحديد مدى تأثير قياسات القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي للشركات عينة الدراسة.

أظهرت النتائج من التحليل الإحصائي بوجود علاقة ارتباط وتأثير معنوي واضح بين قياسات القيمة العادلة للموجودات وفق IFRS13 والأداء المالي، مما يشير إلى أن قياسات القيمة العادلة والاعتماد على IFRS13 يعزز من دقة التقارير المالية ويساهم في تحسين جودة القوائم المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية. توصي الدراسة بضرورة تطبيق معيار IFRS13 على القوائم المالية للشركات لدورها في رفع مستوى الشفافية والكفاءة المالية في السوق.

الكلمات المفتاحية: القيمة العادلة، معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS13، الأداء المالي.

المقدمة

تعد القيمة العادلة أحد المفاهيم المحورية في المحاسبة المعاصرة، وتزايدت أهميتها في ظل سعي تطبيق المعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS13 لتحقيق المزيد من الموثوقية والشفافية في القوائم والتقارير المالية، وكذلك لتوضيح إطار العمل الخاص بقياسات القيمة العادلة وكيفية تقييم الموجودات والمطلوبات في القوائم المالية. يعرف معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS13 القيمة العادلة بأنها "السعر الذي يمكن أن يتم من خلاله بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل في سوق نشطة في تاريخ القياس". وأكد المعيار على ضرورة استخدام مدخلات السوق القابلة للملاحظة وفق المناهج الثلاثة السوق والدخل والكلفة، وكذلك تصنيف هذه الدخلات لغرض التقييم ضمن ثلاثة مستويات، مما يعزز الدقة والموثوقية للتقييمات المحاسبية.

من جهة أخرى، يعد الأداء المالي مقياساً حيوياً لبيان مدى ربحية وكفاءة الشركات، ويمكن أن يعبر عنه بمجموعة من المؤشرات والنسب المالية مثل الهامش التشغيلي والعائد على الموجودات فضلاً عن العائد على حقوق الملكية وغيرها. وإن اعتماد هذه المؤشرات على دقة البيانات المالية التي تفصح عنها في القوائم المالية، وكذلك من الضروري استخدام أساليب تقييم ملائمة بحيث تعكس الواقع الاقتصادي للشركات. كلما كانت المعلومات المالية أكثر حداثة وموثوقية، زادت من قدرات أصحاب المصلحة على اتخاذ القرارات الرشيدة التي تخص التمويل والتشغيل والاستثمار.

في هذا السياق، تبرز أهمية قياسات القيمة العادلة للموجودات وفق IFRS13 بوصفها أداة لتعزيز جودة المعلومات المالية وبدورها إلى تحسين الأداء المالي للشركات. وتشير أغلبية الدراسات

المحاسبية المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية بوجود علاقة ارتباط وتأثير محتمل بين اعتماد القيمة العادلة لتقييم الموجودات وبين فعالية الأداء المالي، إذ إن تطبيق قياسات القيمة العادلة للموجودات تعكس التغيرات الفعلية في القيمة الاقتصادية للموجودات ومنح صورة أكثر دقة للوضع المالي.

منهجية الدراسة

أولاً. مشكلة البحث: تُعد مسألة قياس الموجودات وفقاً للقيمة العادلة من القضايا المعاصرة التي أثارَت جدلاً واسعاً في الأوساط المحاسبية والمالية، لما لها من انعكاسات مباشرة على القوائم المالية ومؤشرات الأداء المالي. تكمن مشكلة البحث في التباين الواضح بين الأساليب التقليدية لقياس الموجودات كالكلفة التاريخية وبين الأساليب الحديثة التي تعتمد على القيمة العادلة، وما يترتب على هذا التباين من فروقات تؤثر في مصداقية وشفافية التقارير المالية. كما يُثار السؤال حول:

1. هل يؤثر قياس القيمة العادلة للموجودات على دقة تحليل الأداء المالي واتخاذ القرارات الاستثمارية والإدارية؟

ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة هذا التأثير بصورة تحليلية وتطبيقية لفهم العلاقة بين استخدام قياسات القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي في بيئات الأعمال المختلفة.

ثانياً. أهمية البحث: تتبع أهمية هذا البحث من التوسع المتزايد في استخدام قياسات القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية، لا سيما بعد تبني العديد من المعايير المحاسبية الدولية مثل (IFRS). إذ تؤثر هذه القياسات بشكل مباشر على بنود القوائم المالية، مما ينعكس على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة، كالعائد على الموجودات والحقوق، والسيولة، والكفاءة التشغيلية. كما يسهم البحث في توضيح مدى مصداقية وشفافية المعلومات المالية في ظل تطبيق القيمة العادلة، وتأثير ذلك على اتخاذ قرارات المستثمرين والمستخدمين الآخرين للتقارير المالية.

ثالثاً. أهداف البحث:

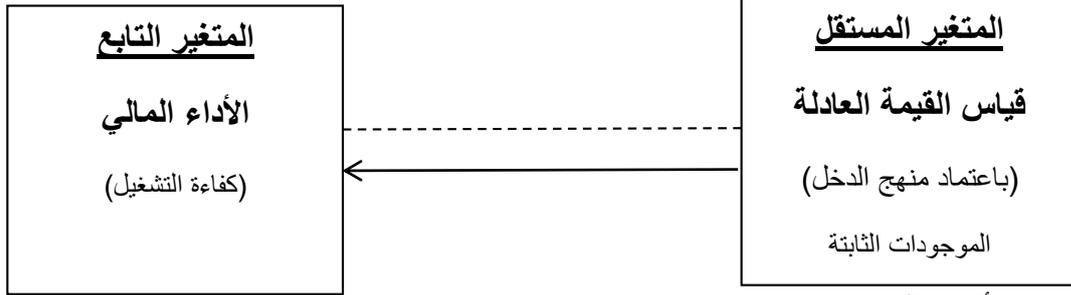
1. تحديد العلاقة بين قياسات القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي للمؤسسات.
 2. دراسة مدى تأثير قياس القيمة العادلة للموجودات على الأداء المالي للشركات.
- رابعاً. **فرضيات الدراسة:** للإجابة عن أسئلة الدراسة، فقد أمكن صياغة الفرضية الآتية:
- ❖ يؤثر قياس القيمة العادلة من خلال مؤشر العائد على الموجودات الثابتة على الأداء المالي للشركة من خلال كفاءة التشغيل.

خامساً. منهجية الدراسة وأساليب جمع البيانات: يعتمد البحث على المنهج الكمي التحليلي، لبيان تأثير قياسات القيمة العادلة للموجودات على الأداء المالي، وذلك بالاعتماد على منهج الدخل وهو أحد مناهج قياس القيمة العادلة وفق IFRS 13، وتطبيقها على البيانات المالية لشركة كبيسته للتجارة العامة العاملة في محافظة دهوك للفترة ما بين 2015 و2024. فضلاً عن ذلك سيتم استخدام البرنامج الإحصائي EViews 13 لتحليل العلاقة والتأثير بين المتغيرات واستخلاص النتائج.

سادساً. نموذج الدراسة: تتكون الدراسة من متغيرين رئيسيين وهما: المتغير المستقل: قياس القيمة العادلة للموجودات، وتقاس وفق منهج الدخل للمعيار IFRS 13، وتطبيقها على الموجودات الثابتة.

المتغير التابع: الأداء المالي

سابعاً. نموذج الدراسة:



المصدر: من أعداد الباحث

الدراسات السابقة: سيتم استعراض بعض الدراسات السابقة التي تناولت متغيري البحث وعلاقتها فضلاً عن تحديد اختلاف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية.

أولاً: دراسات للمتغير المستقل

دراسات باللغة العربية

1. دراسة (خلف عبد الله حسين، عماد صالح نعمة، 2023)

" تأثير تبني معيار التقارير المالية الدولية (IFRS13) في الهشاشة المالية: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"

تهدف الدراسة إلى بيان العلاقة بين تبني معيار (IFRS13) والهشاشة المالية ضمن القطاع المصرفي العراقي. وشملت عينة الدراسة التقارير المالية لبعض المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وعددها 14 مصرفاً ولفترتة من 2016 لغاية 2021 لتكون عدد المشاهدات 84 مشاهدة. واعتمدت الدراسة على مدخلين أساسيين من مداخل البحث العلمي وهما المدخل الوصفي، والمدخل التطبيقي الذي أعتمد على البيانات المنشورة الكترونياً لعينة المصارف العراقية للأعوام (2016-2021). وتوصلت الدراسة إلى أن مفهوم الهشاشة المالية هو المفهوم المرادف لمفهوم عدم الاستقرار المالي، والهشاشة المالية تؤثر على النظام المالي بأكمله وتحدث لأسباب عدة منها ارتفاع أسعار الفائدة وعدم الوصول إلى مصادر التمويل فضلاً عن الكوارث الطبيعية وعدم استقرار النظام المالي، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تبني القيمة العادلة معيار IFRS 13 والهشاشة المالية.

2. دراسة (علي حامد ببنيان علوان، 2023)

"استخدام معيار الإبلاغ المالي (IFRS13) وأثره على قرارات المستثمرين"

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية تطبيق واستخدام معيار التقارير المالية (IFRS) رقم 13 لتعزيز البيانات المالية من خلال توفير بيانات محاسبية عادلة في عرض البيانات المالية والتأكد من تأثير التقارير المالية المبنية على أساسها. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 على مستخدمي البيانات. واعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والاستقرائي. وتمثلت عينة الدراسة من خلال توزيع 150 استبانة وقد أجرى البحث باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) حيث شارك فيها أفراد مجتمع البحث المكون من مجموعة المصارف العراقية في محافظة كربلاء ويبلغ عددها 6 مصارف إضافة إلى المستثمرين ورجال الأعمال في السوق العراقي للمرة الأولى. وتوصلت الدراسة على أنه تعد البيانات والمعلومات المالية التي يتم الحصول عليها نتيجة تطبيق معيار التقارير المالية رقم (IFRS13) ذات جودة أعلى وأكثر قابلية للفهم بالنسبة للمستثمرين، مما

يدفعهم إلى ترشيد قراراتهم. وأوصت الدراسة إن ثقافة محاسبة القيمة العادلة بحاجة إلى تطوير وإيلاء المزيد من الاهتمام لها. كما أنها تحتاج إلى دعم من قبل السلطات والمؤسسات المختصة، وبذل الجهود لترسيخها والتأكيد على فوائدها. لغرض توصيل هذه المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب حتى يتمكنوا من اتخاذ القرار الصحيح.

3. دراسة (محمد سلمان داود، 2019)

"تفعيل القياس بالقيمة العادلة لتحقيق متطلبات شفافية الإبلاغ المالي الدولية وأثره على دعم القرارات الاستثمارية (بحث استطلاعي في سوق العراق للأوراق المالية)"

تهدف الدراسة إلى توضيح أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة في تحقيق شفافية الإبلاغ المالي وإمكانية تطبيقه في الوحدات الاقتصادية العراقية لتساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات. إذ اعتمدت الدراسة على الأسلوب التحليلي في الجانب النظري والأسلوب الاستطلاعي في الجانب العملي والجانب النظري: أتبع الباحثين المنهج التحليلي عن طريق الاستعانة بالمصادر المختلفة وتحليل ما جاء فيها للوقوف على متغيرات الدراسة وما يرتبط بها من عوامل تساعد في دراسة العلاقة فيما بينها وأثر هذه العلاقة في تحقيق النتائج المرجوة من الدراسة. وفي الجانب العملي: اعتمد الباحثين الأسلوب الاستطلاعي عن طريق توزيع الاستبانة وقائمة الفحص في سوق العراق للأوراق المالية لبيان أثر القياس بالقيمة العادلة في دعم القرارات الاستثمارية. وتمثلت عينة الدراسة بالمستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية في شهر تشرين الثاني للعام 2018 لمدة أسبوع. وتوصلت الدراسة إلى أن تحقيق أهداف القياس المحاسبي لن يكون سهلاً لوجود طرق عدة لقياس البيانات المالية، ولكل طريقة من تلك الطرق من يؤيدها، لذا من الصعوبة الحكم في البداية على طريقة معينة بأنها الأفضل عملياً ونظرياً من طرق القياس الأخرى. أن القيمة العادلة تعد أساساً مهماً لقياس عناصر القوائم المالية ساهمت في أحداث تغيير جوهري في الفكر المحاسبي، لأنها تعزز تحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

دراسات باللغة الإنجليزية

1- دراسة (Ahmed Jasim Hameed، 2023)

"واقع تطبيق المعيار IFRS13 وانعكاسه على جودة الأرباح المحاسبية في ظل الازمة المالية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف المدرجة في بورصة العراق".

"The Reality of Applying a Standard (IFRS 13) and its Reflection on Accounting Earnings Quality under Financial Crisis/ Applied Study on a Sample of Banks Listed in Iraq Stock Exchange"

تهدف الدراسة إلى بيان واقع تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 13 وأثره على جودة الأرباح المحاسبية في ظل الأزمة المالية وكانت مجتمع الدراسة قطاعات البنوك، وتشمل عينة هذه الدراسة على عمل لي 16 البنوك كعينة للدراسة تم استخدام طريقتين لقياس المتغير المستقل (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 13) أولاً: أهمية صافي الدخل على أساس القيمة العادلة، وثانياً: أهمية الدخل الشامل على أساس القيمة العادلة. وتم تقييم الأزمة المالية كمتغير وهمي مع الأخذ بعين الاعتبار العامين 2020 و2021 متمثلتين بالأزمة المالية نتيجة فيروس كورونا (COVID-19)، في حين تم تحليل جودة الأرباح المحاسبية باستخدام نموذج كوثاري. تظهر نتائج هذه الدراسة تبين أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مثل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية

رقم 13، من قبل القطاع المصرفي له علاقة إيجابية بجودة الأرباح المحاسبية. وذلك لأن تطبيق هذه المعايير يزيد من أهمية المعلومات وموثوقيتها وقابليتها للتأكيد وقابليتها للمقارنة. وفي ضوء أزمة كوفيد-19، يبدو أن هناك علاقة إيجابية أقوى بين جودة الأرباح المحاسبية والقيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13. ويمكن أن يعزى ذلك إلى الجهود التي تبذلها البنوك للقياس والإفصاح وفقاً للقيمة العادلة من أجل تقليل الصدمة وتعزيز ثقة المستخدم في المعلومات المالية. وتوصلت الدراسة يجب على المستثمرين أن يكونوا أكثر وعياً بشؤون تقارير المالية لدى المستخدم تعتمد التقارير في البنوك العراقية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بما في ذلك المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13، لأنها كذلك فهو يزيد ويعرض معلومات كافية لتعكس الواقع الفعلي.

2- دراسة (Ahmed Rahi Abed، 2022)

"The implementation of the International Financial Reporting Standard (IFRS)-13 and its consequences for the trading volume and dividend distribution policy (applied study at the Middle East Investment Bank) "

"تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 (IFRS13) وآثاره على حجم التداول وسياسة توزيع الأرباح (دراسة تطبيقية في بنك الشرق الأوسط للاستثمار)"

تهدف الدراسة إلى إثبات بطريقة تتوافق مع متطلبات عالم الأعمال الحديث، التأثير الذي يمكن أن يحدثه القياس المحاسبي والإفصاح على سياسة توزيع الأرباح وحجم التداول وفقاً لمبدأ القيمة العادلة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 13. وتشمل عينة الدراسة بنك الشرق الأوسط للاستثمار الدراسة للفترة 2018-2021. عند تحديد القيمة العادلة لهذا البنك تم تطبيق نموذج الأرباح النقدية وتشمل الفرضية هذه الدراسة أنه يمكن أن تتأثر سياسة توزيع الأرباح وحجم التداول بشكل إيجابي من خلال استخدام معيار التقارير المالية IFRS-13. وظهرت نتائج الدراسة أن هناك إمكانية لقياس القيمة العادلة ضمن نماذج خصم الأرباح النقدية وهو النموذج الأنسب للبيئة العراقية في الوقت الحاضر لسهولة تطبيقه النموذج، فضلاً عن إمكانية الحصول على متغيرات النموذج من خلال البيانات الختامية للشركات بما يساعد على تحسين استراتيجيات تخصيص حجم التداول والأرباح بشكل يتوافق مع مختلف تعديلات على المناطق المحيطة.

ثانياً دراسات للمتغير تابع

دراسات باللغة العربية

1. دراسة (ابتسام حسوني نور، حسين ديكان درويش، 2024)

" أثر جائحة كورونا على الأداء المالي للمصارف الخاصة"

تهدف الدراسة إلى توضيح العناصر المعرفية لتقييم الأداء في ظل وباء كورونا، يتم تحليل عينة من البيانات المالية للبنوك الخاصة كجزء من الدراسة لإعطاء شرح لتأثير وباء فيروس كورونا (COVID-19) على العمليات المصرفية وكيفية ذلك وكان لهذه النتائج، كما أظهرتها المؤشرات المالية للبنوك، تأثيرها على الأداء المالي للصناعة المصرفية. واعتمدت الدراسة إلى المنهج الاستنباطي والاستقرائي. وشملت عينة الدراسة تم اختيار عينة مكونة من اثنين من المصارف التجارية في العراق بفترة زمنية امتدت (6) سنوات تم تقسيمها على فترتين الأولى تمثلت بالسنوات

(2016 - 2019) فترة ما قبل جائحة كورونا والثانية تمثلت بالسنوات (2020 - 2021) فترة بعد بداية جائحة. وتوصلت إلى أن التحليل المالي للبنوك عينة البحث تراجعاً في بعض المؤشرات. النتائج المالية للإطار الزمني الذي أعقب بداية فيروس كورونا مقابل الإطار الزمني الذي سبق تفشي المرض. وأوصلت الدراسة إلى السعي من أجل زيادة نسبة الائتمان التي تمنحها البنوك على أساس الودائع التي تتلقاها، يجب على البنوك التأكد من أن لديها ما يكفي من رأس المال للقيام بالاستثمارات.

2. دراسة (سعد سفيان نايف، إبراهيم علي كرد، 2023)

"تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشر جودة الموجودات وأثره على القيمة السوقية المضافة: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية الخاصة"

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم جودة الأصول باستخدام النسب المالية الأكثر استخداماً المرتبطة بالأداء المصرفي والمالي لدى البنوك عينة الدراسة. وتفصيلاً للقيم السوقية المتزايدة للبنوك التي تم اختيارها لتمثل عينة للبحث. وكانت عينة الدراسة مكونة من 6 مصارف تجارية خاصة عراقية من مجموعة المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتم اختيار العينة بصورة اختيارية لما لها من دور ريادي ومكانة في العمل المالي. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية سلبية أخلاقياً بين زيادة القيمة السوقية (متغير تابع) وجودة الأصول (متغير مستقل)، واقترحت ويظهر التحليل أن البنوك المشمولة في العينة بحاجة إلى تحسين جودة أصولها واتباع المبادئ التوجيهية الدولية والمصرفية المركزية. وأوصت الدراسة إن تعزيز قدرة البنوك على تحمل المخاطر المرتبطة بالتمويل الخارجي من خلال الاعتماد بشكل أكبر على التمويل تقوم البنوك والأطراف الداخلية برفع مخصص انخفاض القيمة لتغطية كمية أكبر من أصول التمويل المتعثرة. لما لها من تأثير ضار على أداء البنوك فضلاً عن مراقبة نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر والتعرف على مدى آثارها الضارة على جودة الأصول واتخاذ الإجراءات اللازمة.

دراسات باللغة الإنجليزية

1. دراسة (Amina Abdal-elah Halbos، 2022)

"The possibility of applying the PATROL model to assess financial performance in Iraqi banks"

"إمكانية تطبيق نموذج باترول لتقييم الأداء المالي في البنوك العراقية"

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى ملاءمة نموذج الدورية في التقييم الأداء المالي للبنوك العراقية تمت الموافقة على التقارير المالية لخمسة مصارف تجارية عراقية. وتشمل عينة الدراسة للفترة من 2015 إلى 2020 وكانت النسب المالية الأكثر شيوعاً هي المعتمدة لغرض قياس العناصر الخمسة للنموذج وهي كفاية رأس المال والربحية ومخاطر الائتمان والكفاءة المصرفية والسيولة. وتوصلت الدراسة إلى إمكانية استخدامه نموذج باترول في تقييم أداء المالي للبنوك العراقية إذ أعطى صورة واقعية عن الأداء المالي واقع البنوك العراقية من حيث ارتفاع مؤشر كفاية رأس المال وارتفاع السيولة وكذلك التقلبات في مؤشر الربحية، فضلاً عن الدراسة إلى الاعتماد نموذج الدورية من قبل البنك المركزي العراقي بدلاً من نموذج الإبل الذي يتم اعتماده حالياً في تقييم أداء البنوك العراقية.

2. دراسة (Dheyaa Zamel Khudair، Ali Jabbar Abed، 2022)**"The Effect Of Accounting Conservatism On Financial Performance An applied study of a sample of banks listed in the Iraq Stock Exchange"****"تأثير التحفظ المحاسبي على الأداء المالي دراسة تطبيقية لعينة من البنوك المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"**

تهدف دراسة هو قياس أثر التحفظ المحاسبي على الأداء المالي، وذلك من خلال دراسة الأبعاد الإيجابية والسلبية للتحفظ المحاسبي وتحديد تأثيره على جودة ومصداقية البيانات المالية. واعتمدت الدراسة على مجتمع الدراسة في البنوك العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وتشمل عينة الدراسة تم اختيار (4) بنوك خلال سلسلة زمنية امتدت (2016-2021) ومنشورة على موقع هيئة سوق الأوراق المالية خلال فترة الدراسة. واستنتجت الدراسة التحفظ المحاسبي له تأثير مزدوج على الأداء المالي، إذ يظهر الجوانب الإيجابية من حيث تعزيز مصداقية وجودة البيانات المالية، ولكنه قد يسبب جوانب سلبية عند التطبيق المفرط له. والتحفظ المحاسبي يؤثر على خصائص جودة المعلومات المحاسبية مما يتطلب موازنة دقيقة بين الاستفادة من هذا التحفظ والحد من تأثيراته السلبية.

3. دراسة (Murtadha Alhilfi، 2018)**"Comparative Ratio Analysis for Financial Performance Evaluation A Case Study of the NCI Company"****"تحليل النسب المقارنة لتقييم الأداء المالي: دراسة حالة لشركة NCI"**

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الصحة المالية لشركة NIC من خلال استخدام أسلوب تحليل النسب المالية، ويتضمن ثلاث فترات تحليل لثلاثة جوانب وهما (الربحية والسيولة والملاءة المالية). وقد وجد من خلال المقارنة بين الوضع المالي لشركة NCI نسب ثلاث فترات، أن هناك تقدماً ملحوظاً في مؤشرات الربحية عام 2013 مقارنة بالعامين السابقين ومع ذلك، هناك تراجع حاد في سيولته وملاءته المؤشرات. وتشمل عينة الدراسة اعتماداً على المرحلة الثانوية للبيانات التي تم الحصول عليها من التقرير السنوي للوحدة الاقتصادية وتم تحليل بيانات ثلاث فترات (2011، 2012، 2013). وتوصلت الدراسة على أنه يساعد تحليل النسبة على تقييم الصحة المالية للوحدة الاقتصادية الوحدة وتفسير السمة البارزة في بياناتها المالية ومن ثم فهو يساعد المساهمين والمستخدمين الآخرين على ذلك تجنب إصدار أي أحكام أو استنتاجات أو قرارات خاطئة وتقييم الأداء المالي للشركة. بعد مقارنة النسب المذكورة أعلاه في شركة NCI لمدة ثلاث فترات، فمن الواضح أن ربحية الشركة في 2013 أفضل من العامين الماضيين، في حين أن السيولة والملاءة المالية أقل في عام 2013 مقارنة بالعامين الماضيين. وبناءً على ذلك فإن قوة الكسب للشركة جيدة في الوقت الحاضر (في عام 2013) وأفضل من قدرتها على الكسب في عامي 2011 و2012، ولكن تعتبر المخاطر في عام 2013 مرتفعة للغاية مقارنة بعامي 2011 و2012. وأوصت الدراسة على أنه يجب على المساهمين والمستثمرين أن يعلموا أن تحسين نسب الربحية ليس خيراً جيداً لأنه يحدث هذا بسبب سياسة الإدارة الحالية، والتي ترغب في زيادة الأنشطة التشغيلية على المدى القصير بغض النظر العواقب المحتملة على المدى الطويل والتي يمثلها مشاكل السيولة وربما الإفلاس.

قياس القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS13

أولاً. نشأة وتطور محاسبة القيمة العادلة: عد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) على وجه الخصوص أن محاسبة القيمة العادلة (FVA) أفضل من محاسبة القيمة التاريخية (HVA)، مما أدى إلى اعتمادها على نطاق واسع. في حين أن بعض المؤلفين يؤيدون استخدام التكلفة التاريخية، يُجادل آخرون باستخدام القيمة العادلة. ولذلك، قد لا تتطابق قيمة الأصل في البيانات المالية مع قيمته الحقيقية وتُحدد هذه الطريقة المحاسبية الربح من خلال مقارنة التكلفة التاريخية للموجودات بإيرادات المبيعات، هذا لا ينطبق على القيمة العادلة. تتضمن مبادئ "محاسبة القيمة العادلة" الاعتراف بالأصول والخسوم، وتسجيل الدخل كبنء متبقي، وافترض أن مجموع قيم الميزانية العمومية يساوي القيمة السوقية للشركة. (James et al., 2025: 1)، تستند معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) إلى مبدأ القيمة العادلة، على عكس محاسبة التكلفة التاريخية (HCA)، التي كانت مدعومة بالمبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا (GAAP) أو معيار المحاسبة الدولي (IAS) السابق (IFRS 13). (Goroke & Maccarthy, 2023: 62)

لم تتعمق مناقشات مفهوم القيمة في نقاشات القياس في كيفية تعريف القيمة إلا كمفهوم قائم على السوق، على سبيل المثال، ما قيمة سهم الوحدة الاقتصادية يتداول بنشاط في سوق مزدهرة وسيولة؟ هل ينبغي أن تكون القيمة سعر العرض، أو سعر الطلب، أو السعر المعلن خلال يوم التداول (مثلاً، أعلى سعر أو أدنى سعر)؟ عادة ما تفترض القياسات المحاسبية أحد ثلاثة مناظير قياس - أي سعر الدخول، أو سعر الخروج، أو القيمة قيد الاستخدام. (Altamuro & Zhang, 2013: 7)

ثالثاً. مفهوم محاسبة القيمة العادلة: نشأ مفهوم القيمة العادلة في تسعينيات القرن العشرين في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ ثبت أن مفهوم التكلفة التاريخية يعطي صورة غير واقعية للبيانات المالية، ونتيجةً لتطبيق هذا المفهوم، لم يتمكن المستثمرون من تقييم استثماراتهم والمخاطر المتوقعة بشكل واقعي، يُناقش المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 13 "قياس القيمة العادلة" بالتفصيل أساليب قياس القيمة العادلة، ويُطبَّق مفهوم القيمة العادلة في التقارير المالية بشكل واضح في الدول الأنجلوسكسونية، مثل (إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية)، إذ يعتمد النظام المالي على سوق رأس المال وتمويل الاستثمار، على عكس الدول الأنجلوسكسونية، شهدت دول أوروبا القارية، مثل (فرنسا وألمانيا)، تخلفاً نسبياً في سوق رأس المال، الذي يعتمد على خطوط الائتمان، حيث كان تمويل الكيانات الاقتصادية يتم من خلال القروض المصرفية. (Petrović et al., 2023: 24-25)

تعريف القيمة العادلة في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IFRS /IAS): لم يطبق نظام محاسبة القيمة العادلة بالكامل قط، لأن النظام المحاسبي المعاصر ينطوي على قدرٍ من المزج بين نظامي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، ومع ذلك، شهد نظام القيمة العادلة توسعاً كبيراً في العقود القليلة الماضية يوضح المستويات حالة مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، الذي لديه ما لا يقل عن 11 معياراً محاسبياً تُشير صراحة إلى هذا النظام المحاسبي، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 13 هو المعيار الهيكلي الذي يصف هذا النظام وتفاصيله المتعلقة بالقياس والإفصاح، وترد معايير المحاسبة التي سيطبَّق هذا النظام بموجبها في عشرة معايير أخرى. (Cardao-Pito, 2024: 4)، وتتشرط سبعة معايير محاسبة القيمة العادلة لجميع أو بعض البنود التي تقع ضمن نطاقها (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 3: اندماجيات الأعمال؛ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية

IFRS 9: الأدوات المالية؛ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IAS 36: انخفاض قيمة الموجودات؛ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 19: مزايا الموظفين؛ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IAS: الزراعة؛ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 5: الموجودات المحتفظ بها للبيع؛ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 17: عقود التأمين)، علاوة على ذلك، تسمح ثلاثة معايير أخرى بحاسبة القيمة العادلة لبعض البنود التي تقع ضمن نطاقها (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IAS: الممتلكات والمصانع والمعدات؛ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 38: الموجودات غير الملموسة؛ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 40: العقارات الاستثمارية)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (17). وبالتالي، يُسمح بالعديد من عمليات التصرف في محاسبة القيمة العادلة ضمن أساس محاسبة التكلفة التاريخية. (Mora et al., 2019: 3)

ثالثاً. مبررات استخدام القيمة العادلة

ولعل من أهم مبررات التحول لمحاسبة القيمة العادلة مثل: (إن المحاسبة وفق التكلفة التاريخية لا تصلح لأن تكون أساساً مناسباً للقياس المحاسبي، لأنها لم تعد قادرة على إعطاء المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات والتي تطلبها الأطراف المختلفة المستخدمة لها. (بلفروم وسعودي، 2024: 317)، وإن محاسبة القيمة العادلة لا تقتصر فقط على اقتناء الموجودات، بل تمتد إلى المخاطر الناجمة عن الاحتفاظ بها، والمخاطر الاقتصادية نتيجة لتقلبات السوق. (عبد الكافي وخميس، 2023: 55)، ولأن نتائج الأعمال عبارة عن مزيج من دخل الفترة المالية والدخل المكتسب حالياً والذي لم يتم تحقيقه في فترات سابقة، فإن الالتزام بمبدأ التحقق بمعناه التقليدي المستند إلى التكلفة التاريخية يؤدي إلى أخطاء في توقيت الإثبات والاعتراف المحاسبي بالتغيرات في القيمة. (حمد، 2011: 3)، ولا يمكن التعبير بدقة عن الوضع المالي للوحدة الاقتصادية بمبدأ التكلفة التاريخية. (رحيل والنجار، 2020: 188)، وإيضاح وفقاً لآراء أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، فإن الطريقة المبنية على التكلفة التاريخية ليست مناسبة أو ذات قيمة مثل معلومات القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية، وقد تبنت مجالس الإدارة هذا الموقف لأن القيمة العادلة تمثل المعادل النقدي للأداة المالية وليس سعر المعاملة السابقة، ومن ثم فإن القيمة العادلة توفر نظرة ثاقبة لقيمة الاستثمار الحالية (Kieso, 2010: 880).

رابعاً. أهمية محاسبة القيمة العادلة: تُعزز أهمية القيمة العادلة الدقيقة جودة ومصداقية التقارير المالية، بالإضافة توفير سجلات مالية مباشرة. وتُظهر أهمية الدقة للموجودات والمطلوبات والأدوات المالية الالتزام بقواعد المحاسبة مما يعزز الشفافية والمصداقية بين أصحاب المصلحة. علاوة على ذلك، تُحفز أهمية القيمة العادلة إلى النمو الاقتصادي، وتزيد من ثقة المستثمرين، وتُمكن من تخصيص رأس المال بكفاءة. ومن خلال ضمان أن تعكس البيانات المالية القيمة الحقيقية للموجودات والمطلوبات بدقة، فإنها تُقلل أيضاً من احتمالية التحريف. وعلى الرغم من أهمية القيمة العادلة، إلا أنه لا يزال من الصعب تحقيقها نظراً للمدخلات المعقدة وغير القابلة للملاحظة والأحكام الذاتية وعلى ضرورة الشفافية والبروتوكولات القوية ومع ازدياد التقلبات المرتبطة بأخطاء التقييم، تُشكل تقييمات القيمة العادلة المتسقة تحدياً بسبب التقلبات المالية علاوة على ذلك، هناك حاجة إلى نماذج ديناميكية وكفاءة مُقيمين للأوراق المالية المعقدة مثل المشتقات عندما تُزاد دقة القيمة العادلة من خلال تحقيق التوازن بين الدقة وعدم اليقين المتأصل، تُعزز موثوقية البيانات المالية وشفافيتها

ومصادقيتها، ويُشجع اتخاذ القرارات المستنيرة، وتزداد ثقة أصحاب المصلحة. (Prathapasinghe & Jayasekara, 2024: 38)

خامساً. أهداف تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس: يمكن نلخص أهمها فيما يأتي:

1. تمكن الوحدة الاقتصادية من تقييم أدائها المالية بالقيمة العادلة لاتخاذ القرارات المناسبة وإدارة المخاطر وقياسها وتحديد رأس المال اللازم لتغطية مختلف مجالات الوحدة الاقتصادية (عبد الكافي وخميس، 2023: 55).

2. اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية الرشيدة المتعلقة بعملية الشراء والبيع للوحدات الاقتصادية أياً كان، بأن تكون مبنية على معلومات مالية تتميز بذات موثوقية عالية (راجي وآخرين، 2019: 144)

3. يهدف مفهوم القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع، في تاريخ إعداد الميزانية العمومية، بحيث يعترف بالدخل إما للحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في الوحدة أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية لوحدات الاقتصادية. (بيدير، 2019: 26)

4. اظهر القيمة الحقيقية لكل من حاملين الاسهم والمستثمرين وأصحاب المصالح والقروض (راجي وآخرين، 2019: 144)

وترى الباحثة إن الأهداف المذكورة أعلاه تعطي المستثمرين معلومات دقيقة وقيمة لمساعدتهم على اتخاذ قرارات الاستثمار تعد المعلومات مفيدة وفقاً للإطار المفاهيمي، بشرط أن تكون ذات صلة وتقدم حقائق مصورة بدقة وإثباتاً لأنشطة الكيان إن قابلية المقارنة، والتحقق، وحسن التوقيت، وقابلية الفهم كلها عوامل تساهم في ذلك.

سادساً. مزايا التقويم بالقيمة العادلة: بالرجوع إلى الأدبيات المحاسبية حول القيمة العادلة، فضلاً عن المنشورات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، والعديد من الدراسات التطبيقية، نكتشف أن استخدام القيمة العادلة كأداة وطريقة للقياس المحاسبي يؤدي إلى فوائد عديدة ومن أهمها، مثل: (توفر القيمة العادلة أساساً أفضل للتدفقات النقدية وتوقعات النتائج، بالإضافة إلى بيانات محاسبية أكثر صلة بالتحليل المالي واتخاذ القرارات، وأيضاً تراعي محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد (Elefaki & Hammad, 2015: 152)، وكذلك يقدم المؤيدون ثلاث حجج رئيسية لصالح استخدام القيم العادلة في البيانات المالية: (أولاً: يجادل المؤيدون بأن القيمة العادلة تعطي قيمةً حالية، وبالتالي توفر معلومات أنية لأصحاب المصلحة، وبالتالي توفر القيمة العادلة شفافية أكبر، وتتيح اتخاذ إجراءات تصحيحية أسرع لمنع الأزمات، ثانياً: يجادل مؤيدو القيمة العادلة بأن القيمة العادلة هي أساس القياس الأكثر ملاءمة لمستخدمي البيانات المالية، وهو ما يُحقق على أفضل وجه هدف جدوى القرار المُعلن في الأطر المفاهيمية لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وتعد القيم العادلة المقياس الأكثر ملاءمةً لأنها تحتوي على أفضل المعلومات وأحدثها لتكوين توقعات مستقبلية، ومن ثم، تُوفر القيمة العادلة أفضل المعلومات لأصحاب المصلحة الخارجيين لتقييم قيمة الوحدات الاقتصادية ومخاطرها الأساسية. (Henderson & Mamo, 2023: 13)، ثالثاً: من خلال إدخال تقلبات لاحقة أكبر على صافي الدخل وحقوق المساهمين ورأس المال التنظيمي، يمكن أن يؤدي التقييم العادل للقيمة إلى دفع الوحدات الاقتصادية إلى تقليل تعرضها للموجودات الأكثر خطورة (Acharya & Ryan, 2016: 5).

سابعاً. الانتقادات التي واجهت لمحااسبة القيمة العادلة: هناك بعض الانتقادات الموجهة إلى مدخل القيمة العادلة ومنها:

1. بما المشكلة الأساسية في محااسبة القيمة العادلة هي مشكلة تقدير هذه القيمة حال عدم وجود أسواق نشطة حرة كفاءة، فهناك تعدد التقديرات غالباً، وتخضع في بعضها للحكم والرأي الشخصي، وعدم توافر الأدلة الموضوعية التي تعزز من مصداقية هذه التقديرات، مما يجعل المستثمرين في خوف من تلك التقديرات القوائم المالية المعدة وفقاً. (أبو النصر، 2022: 10-11)

2. استخدام مبدأ القيمة العادلة يستلزم إدراج مع النتيجة التشغيلية للوحدة الاقتصادية والمحصل عليها من العمليات الحقيقية بعض العناصر الافتراضية الناتجة عن تقلبات السوق، إذ تتمثل هذه العناصر في أرباح وخسائر محتملة، هذه النتيجة الافتراضية المحصل عليها من تعديلات قيم الموجودات والمطلوبات الوحدة الاقتصادية تماشياً مع قيمتها السوقية، تمثل أرباح أو خسائر كامنة لحاملي الأسهم وعادة ما تتميز بالتقلب لأنها محددة بعناصر لا يمكن السيطرة عليها من طرف مسيري الوحدة الاقتصادية مثل أسعار الفائدة، وأحجام التداول، أسعار العقارات.. إلخ. (أمين، 2020: 67)

3. القيمة العادلة غير موثوقة وتحتوي على عناصر يمكن أن تؤدي إلى تفسيرات خاطئة إذ إن ادعاء امتلاكها لخاصيتي الموثوقية والحياد يقتصر فقط على تلك القيم المحددة في الأسواق النشطة، فكثير من الأدوات المالية المصدرة ليست مدرجة في البورصة وليست لها أسواق منظمة تتداول فيها وبالتالي فإن تقييمها يعتمد على نماذج داخلية خاصة للوحدات الاقتصادية، ومنه يمكن القول إن نموذج القيمة العادلة يتضمن طرق مختلفة ونماذج عديدة للتقييم وهذا ما يعطيها طابع العشوائية (أمين، 2020: 67).

ثامناً. مناهج قياس القيمة العادلة: تم تحديد ثلاثة مناهج أساسية لتقييم وتحديد قياس القيمة العادلة من خلال المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 13). ويمكن تطبيق هذه الطرق في أغلب حالات التقييم التي تكون مناسبة نظراً للوضع الحالي والتي تتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة. (الكرعاوي، 2019، 41) وفيما يلي عرض مداخل القيمة العادلة:

1. **مدخل السوق:** يستخدم هذا المدخل الأسعار والبيانات الملاءمة التي تتولد عن معاملات السوق التي تنطوي على الموجودات أو المطلوبات أو مجموعة من الموجودات أو المطلوبات المطابقة أو المماثلة. (أمين، 2020: 47)، ويسهل هذا المدخل على استخدام مصفوفة التسعير Pricing Matrix والتي تعد أساسها لتقييم بعض أنواع الأدوات المالية، مثل الاستثمارات المالية في السندات، ويتم تحقيق ذلك من خلال مقارنة قيم هذه الاستثمارات بقيم الاستثمارات المالية المشتركة الأخرى في السوق، بدلا من الاعتماد فقط على التسعير الرسمي لأوراق مالية معينة. (خليل، إبراهيم، 2013: 17)

2. **مدخل التكلفة:** وهو المبلغ اللازم لتلقي الخدمة التي يقدمها الأصل قيد المراجعة، أو تكلفة الاستبدال الحالية. (روزة وتسعديت، 2021: 579)، وبعبارة أخرى يطلق على هذا المدخل مدخل التكلفة المعدلة أو المدخل التكلفة الاستبدال إذا يمكن تحديد القيمة العادلة لعنصر المالي في عده وحدات نقديه المطلوبة لإحلال بنك مالي له نفس خصائص البند المالي محل تقييم (رحيل والنجار، 2020: 188)، ويمكن القول أيضاً هذه طريقة تعكس القيمة المطلوبة حالياً لاستبدال شعر الخدمة الأصلي، (ويشار إليها بتكلفة الاستبدال الحالية). (صياد، 2013: 290)

ويتم تقدير القيمة العادية وفق منهج التكلفة باستخدام المبدأ الاقتصادي، إن ما يدفعه المشتري مقابل الأصل لا يتجاوز تكلفة اقتناء الأصل بفائدة متساوية، وهو يقوم على مبدأ التبادل أو الاستبدال. وما لم يتم التغلب على الوقت غير المناسب أو المخاطر أو العوامل الأخرى (المتضمنة)، فإن السعر الذي يدفعه المشتري في السوق للأصل الذي يتم تقييمه لن يزيد عن تكلفة تجميع أو إنشاء أصل معادل (AASB, 2011: 8).

3. **مدخل دخل:** يعد نهج الدخل أحد استراتيجيات التعلم التي تحول المبالغ المستقبلية، بما في ذلك التدفقات النقدية أو الإيرادات أو النفقات، إلى مبالغ حالية مخفضة، ومن ثم يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام المبالغ المذكورة سابقاً وفقاً للمعيار الدولي للإبلاغ المالي (IFRS 13)، وكما ذكر أعلاه تستخدم طرق التقييم تقنيات القيمة الحالية ونماذج تسعير الخيارات كصيغة لتحليل توقعات السوق الحالية فيما يتعلق بهذه المبالغ المستقبلية. (IFRS 13, 2016: 19)

ويلاحظ من المعيار أنه لم يحدد أي منهج من مناهج التقييم يتعين استخدامه فكل وحدة الاقتصادية عليه اختيار أحد من هذه المناهج أو جمع بينها حسب ظروف الوحدة وعدها مناهج بديله يمكن الحصول منها على القيمة العادلة مما سبق يتضح لنا إن المفاهيم قياس القيمة العادلة نوعان وهما: الأول مفاهيم تعتمد على السوق في التحديد القيمة العادلة والثاني مفاهيم يتم تحديدها وفق المفاهيم محاسبية أخرى مثل القيمة العادلة للتحقق صافي والقيمة الحالية للتدفقات نقيه وتكلفه الإحلال. (صياغ، 2013: 290)

الإطار المفاهيمي للأداء المالي

أولاً. **مفهوم الأداء المالي:** الأداء المالي هو تحليل يُجرى لمعرفة مدى تطبيق الشركة لقواعد التنفيذ المالي بشكل صحيح وسليم. ويُوصف الوضع المالي للشركة من خلال أدائها، والذي يُقِيم باستخدام أدوات التحليل المالي. (Farawansyah et al., 2024: 31)، والهدف الرئيس للوحدة الاقتصادية هو تحقيق أقصى ربح من خلال الهيكل المالي والموجودات المتاحة لديها (Junaedy & Pattiasina, 2023: 38). وقد طُبِّق هذا المفهوم منذ زمن طويل، لذا يُستخدم إعداد التقارير المحاسبية في تطويره كأداة للمساءلة أمام أصحاب رؤوس الأموال. ستتغل الوحدات الاقتصادية الموارد الطبيعية والمجتمع بشكل لا يمكن السيطرة عليه لتلبية متطلبات أصحاب رؤوس الأموال. (Riski et al., 2025: 126)

ولأنهم تناولوا الأداء من منظورين منفصلين، فقد اختلف الباحثون والمفكرون الإداريون في تطوير تعريف معين للأداء بشكل عام. تضمن النهج الأول ربط مصطلح "الأداء" بالخطط والأهداف والنتائج التي تم تحقيقها ومقارنتها بتلك التي تم وضعها سابقاً. وكانت قدرة الوحدات على استخدام مواردها بفعالية وكفاءة هي المنظور الثاني يعد الأداء نشاطاً شاملاً ومستمر في الوحدة الاقتصادية بغض النظر عن المنظور الذي يقدم منه. (محمود، 2021: 381)

يعرف بمفهوم الأداء المالي: بأنه: "مدى مساهمة الأنشطة التي يتم في تحقيق قيمة خلال فترة زمنية محددة، ومن ثم بلوغ الأهداف المالية بأقل تكاليف تنفيذها يومياً ممكنة." (Charity Mulewa et al, 2019)

ثانياً. **خطوات عملية تقييم الأداء:** هناك مجموعة من الخطوات المتتالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي وهي كالاتي: (العبيدي واخرون، 2024: 591)

1. رسم سياسة التقييم واعانها على كافة الافراد الذين يتأثرون بها: "يجب إيصال غرض السياسة والهدف الذي تستخدم من أجله إلى جميع المعنيين بالأمر، سواء أولئك الذين يقومون بالتقييم أو أولئك الذين يتم تقييم أدائهم".
 2. اختيار الطرق التي تتبع في التقييم: "سيحدد الشخص الذي سيكتب التقارير والأشخاص الذين يهدف التقرير إلى أدائهم التكتيكات المستخدمة".
 3. تدريب المقومين: "من أجل إعداد التقارير بنجاح، يحتاج الأشخاص إلى فهم سبب إعدادها، وكيفية استخدامها، ومزايا وعيوب القيام بذلك".
 4. تحليل السياسة والنتائج: "من الضروري تحديد الفترة التي يتم فيها إجراء التقييم من أجل إنهاء الإجراء لأي مجموعة من الأشخاص في ظل ظروف معينة".
- ثالثاً. خصائص وشروط التقييم الجيد للأداء: تتطلب عملية التقييم الأداء الجيد بعض الشروط نذكر منها (الزهراء و رانيا، 2023: 19-20):
1. يجب أن يكون الهيكل التنظيمي لوحة الاقتصادية شفافاً، إذ يتم دمج واجبات كل مدير ومشرف في مجموعة واحدة من الواجبات دون تداخل.
 2. ومن أجل تقييم الأداء المالي بشكل صحيح، تحتاج الوحدة الاقتصادية إلى الأفراد ذو خبرة، يدرك مسؤولياتهم، ويفهم طبيعة عمليات الوحدة الاقتصادية، ويعرفون كيفية تطبيق المعايير والنسب والمؤشرات التقييمية.
 3. يجب أن تكون هناك عمليات وآليات واضحة والوحدة الاقتصادية وتنافسية لعملية تقييم الأداء المالي بين الإدارات المسؤولة عن تقييم الأداء داخل الهيكل التنظيمي.
- وجود نظام حوافز ناجح سواء كان مادياً أو معنوياً، إيجابياً أو سلبياً، من أجل إقامة علاقة قوية بين الأهداف التي يتم إنجازها فعلياً وتلك التي يتم التخطيط لها، وذلك لأن عدم وجود مثل هذا النظام يجعل القرارات المتعلقة بتغيير اتجاه العملية الإنتاجية والوصول بها إلى مستوى المرسوم أقل خطورة وقوة.
- رابعاً. أهمية تقييم الأداء: وبما أن تقييم الأداء المالي كان موضوع العديد من الدراسات والمشاريع البحثية المحاسبية والإدارية، فإنه يحتل مكانة هامة في غالبية الدراسات الاقتصادية. وذلك لأن الوحدات الاقتصادية نظراً لحجمها ومتطلباتها المالية العديدة والمتضاربة تعتمد على موارد مالية قليلة جداً. ووفقاً لهذا المنطق فمن الأهمية بمكان تعظيم العائدات، وضمان استدامة الوحدة واستمرارها، وتعزيز نموها وتطورها من خلال استخدام تلك الموارد بأكبر قدر ممكن من الكفاءة. وذلك لأنه يؤثر على الجوانب كافة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر الحياة التجارية أو الحياة الأعمال. (الزبير، 2015: 86)
- تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي فيما يأتي: (لينة، 2024: 35)
1. تساعد عملية تقييم الأداء المالي في تحديد المسؤول عن الاختلافات بين الأداء المالي المتوقع والفعلي.
 2. توضح مراجعة الأداء التقدم الذي أحرزته الوحدة، سواء كان إيجابياً أو سلبياً. تقييم الأداء يظهر التطور الذي حققته الوحدة الاقتصادية خلال مسيرتها سواء نحو الأفضل أو نحو الأسوأ.
 3. للتخطيط والمراقبة واتخاذ القرارات بناءً على حقائق موضوعية وعلمية، يقوم نظام التقييم بإعطاء المعلومات للمستويات الإدارية المتعددة في الوحدة الاقتصادية.

4. التعرف على التغييرات التي تؤثر على عمليات الوحدة الاقتصادية وتحديد الاختيارات السيئة بسرعة حتى يمكن اتخاذ الإجراءات العلاجية على الفور.

تأثير القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 13 على الأداء المالي
أولاً. العلاقة بين القيمة العادلة والأداء المالي في الوحدات الاقتصادية: يجب أن تكون بيانات المحاسبة للوحدات المالية والاقتصادية شفافة إلى حد ما ليتمكن المستهلكون من اتخاذ قرارات مدروسة وحرصاً من العديد من الجمعيات المهنية، مثل Financial Accounting Standards Board (FASB) و International Accounting Standards Board (IASB) من خلال تزويد الوحدات الاقتصادية المالية حول العالم بالقوائم المحاسبية التي تحتاجها، وخاصة تلك التي تؤثر على خيارات الاستثمار، نأمل في تعزيز ثقة المستثمرين بالوحدات الاقتصادية ففي نهاية المطاف، لا يمكن اتخاذ أي قرار دون الرجوع إلى بيئة المعلومات المحيطة به، وهكذا تتميز محاسبة القيمة العادلة بتزويد العملاء ببيانات ذات صلة تعكس الواقع الاقتصادي بدقة، وتوفر المحاسبة معلومات تتضمن مؤشرات مالية، وبفضل سهولة استخدامها وبساطتها، تعد المحاسبة أداة تحليلية فعالة، بناءً على هذه الحسابات التي تتضمن ارتباطات بين البيانات والقوائم المالية، تُتخذ القرارات بشكل متكرر. تحدد جودة هذه المؤشرات من خلال جودة البيانات التي تستند إليها والمعلومات التي تُقارن بها، ونتيجةً لذلك، تُسبب المؤشرات المالية المعتمدة على التكاليف السابقة تشوهات في عملية قياس الأداء لأنها لا تأخذ في الاعتبار تغيرات الأسعار، مما يؤدي إلى تقديرات غير دقيقة للوضع المالي والأداء الخاص بالكيان (Nnah, 2024: 10).

ثانياً. تأثير قياس القيمة العادلة على القوائم المالية في الوحدات الاقتصادية: القوائم المالية هو تقرير يفصل الأنشطة المالية للوحدة الاقتصادية أحياناً، تُسجّل المعاملات المالية (النقدية) في السجل المحاسبي للوحدة الاقتصادية، باستخدام البيانات المالية، يُمكن للمديرين والمحاسبين إطلاع الأطراف الخارجية على الوضع المالي لوحداتهم الاقتصادية، ومن الضروري التنبؤ بإمكانيات الوحدة الاقتصادية في الربح ومقارنتها وتقييمها باستخدام البيانات المالية، بالإضافة إلى ذلك، يعد دعم القرارات المالية والاقتصادية والاستثمارية أمراً بالغ الأهمية لذلك، فإن المعلومات المالية الوحيدة المتاحة عن أي وحدة اقتصادية هي قوائمها المالية، والتي تُظهر أيضاً الوضع المالي الحالي للوحدة الاقتصادية وأدائها، وتعد القوائم المالية المكونات الرئيسة للقوائم المالية الموثوقة والدقيقة التي تُستخدم لتحديد توزيعات الأرباح والاستثمارات المُراد القيام بها، ومن بين الوحدات الاقتصادية التي تستخدم القوائم المالية: المديرون، والمستثمرون، والمقرضون، والمحللون الماليون، والهيئات الحكومية (umoh, 2024: 4-5)

الميزانية العمومية (Balance sheet): يجب ملاحظة أي اختلاف بين سعر الشراء الأولي للموجودات وقيمتها العادلة من الفترة السابقة عند الإبلاغ عن الموجودات أو المطلوبات بالقيمة الاسمية. (Shamkuts 2010: 13)، كما هو موضح بالنسبة لصناديق التداول والصناديق المتاحة للبيع، ويعد استخدام مخصص التقييم أحد الأساليب لتحقيق ذلك. (شحم ومسجل، 2019: 107)، فضلاً عن ذلك، هناك حاجة إلى سجلات للأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن التعديلات على القيمة العادلة، وقد يتم تضمينها في حقوق المساهمين. (Shamkuts، 2010: 13)، ومن خلال الدخل الشامل وحسابات الدخل الشامل الأخرى المتراكمة، يتم تضمين التغييرات في القيمة العادلة للأوراق المالية المتاحة للبيع في حقوق المساهمين. (شحم ومسجل، 2019: 107)

ويرى (Warren et al) و (Warren et al) بأن يتم تسجيل الأوراق المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة ولا يتم إدراج التغيرات في قيمها العادلة في قائمة الدخل، ولكنها مدرجة كجزء من حقوق المساهمين. (Warren, et, al, 2016: 602)

قائمة الدخل (Income statement): ومن الممكن تسجيل الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل وليس كجزء من حقوق المساهمين. (Warren, et, al, 2016: 602) يرى البعض أن إدراج هذه المكاسب والخسائر ضمن صافي الدخل غير دقيق، نظرًا لتغير التقييمات العادلة باستمرار. ومن خلال إدخال مفاهيم الدخل الشامل وتجميع دخل شامل إضافي، سعى مجلس معايير المحاسبة المالية إلى تقليص هذه التفاوتات. ويشمل الدخل الشامل، إلى جانب جميع المكاسب والخسائر التي تتجاوز صافي الدخل ولكنها تؤثر على حقوق المساهمين، جميع الإيرادات والأرباح والمصروفات والخسائر المدرجة ضمن صافي الدخل. (Agustini & Kamaliyah, 2025: 505)

وترى الباحثة على أنه يعتمد تسجيل مكاسب وخسائر القيمة العادلة في قائمة الدخل أو الميزانية العمومية على كيفية تسجيل التغيرات في القيمة العادلة، ويحدد نوع المعاملة، وما إذا كانت تتعلق بالموجودات أو المطلوبات ومدة الاحتفاظ بها.

ثالثاً. تأثير قياس القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في الوحدات الاقتصادية: تُقدّم الوحدات الصناعية والتجارية معلومات عالية الشفافية، تحديداً لمساعدة المستخدمين على اتخاذ قرارات استثمارية، وقد أثار توفير البيانات المحاسبية اللازمة، بما يفيد صانع القرار الاستثماري ويعزز ثقتهم بالوحدات المالية، اهتمام العديد من الجهات المهنية، بما في ذلك مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، وتتبع فكرة محاسبة القيمة العادلة من إدراك أنه لا يمكن اتخاذ أي قرار بمعزل عن الظروف المحلية والدولية، ولمساعدة المستهلكين على اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة وتعزيز ثقتهم بهذه المؤشرات، يُقدّم هذا المفهوم معلوماتٍ وثيقة الصلة تصور بدقة الواقع الاقتصادي للوحدات الاقتصادية (Goh et al., 2015: 133).

إن جودة المعلومات التي تتم مقارنة المؤشرات المالية بها والبيانات التي تستند إليها تحدد مدى جودة هذه المؤشرات، ولذلك فإن المؤشرات المالية التي تعتمد في قياسها على التكلفة التاريخية تؤدي إلى عدم الدقة في عملية قياس الأداء المالي وذلك لعدم أخذها في الاعتبار التغيرات الخاصة بالأسعار والتي تؤدي إلى تقديرات غير صحيحة للمركز المالي للوحدات الاقتصادية والمالية، وتؤثر تقلبات مستويات الأسعار بشكل كبير على المؤشرات المالية عند شراء الوحدة الاقتصادية الموجودة خلال فترات تقلبات السوق، قد يكون من الصعب حساب هذه المؤشرات وتعرض أسعار شراء هذه الموجودات في الميزانية العمومية، ولا تعدل هذه الأسعار لمراعاة التغيرات في قيمتها، ومن ثم لا يمكن للمؤشرات المالية أن تُعطي نتائج دقيقة وقابلة للمقارنة (حسن، 2024: 496-497).

خامساً. تأثير قياس القيمة العادلة على الاستقرار المالي والمخاطر: حيّطت صناعات السياسات العالمية قضايا الاستقرار المالي أهمية قصوى، وقد نتج هذا التوجه في المقام الأول عن الأزمة المالية العالمية في أوائل عام 2007 والأزمة المالية في شرق آسيا في أواخر التسعينيات، لا يوجد تعريف متفق عليه عالمياً للاستقرار المالي، على الرغم من أن قضايا الاستقرار المالي تحظى باهتمام متزايد. ويرجع ذلك إلى أن الاستقرار المالي، مقارنةً بمجالات أخرى، مثل التحليل النقدي والاستقرار

الاقتصادي الكلي، لا يزال في بداياته، ويفتقر إلى دراسات معترف بها لتقييمه كنموذج أو إطار عمل. (أبو الفتوح ووحيد، 2025: 1415)

سابعاً. تأثير قياس القيمة العادلة على إدارة الأرباح: تحاول القيمة العادلة عرض بنود الحساب المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية العمومية من أجل الاعتراف بالدخل بعد الحفاظ على القوة الشرائية الإجمالية لملكية المساهمين في الوحدة الاقتصادية، أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للوحدة الاقتصادية، يعتمد هذا المبدأ على فكرة استمرارية الأعمال في الوحدة الاقتصادية لفترة طويلة وغير محددة، ونتيجةً لذلك تختلف القيمة العادلة عن ما ستحصل عليه الوحدة الاقتصادية أو ما تدفعه في حالة البيع القسري، أو التصفية القسرية، أو المعاملة القسرية، ومن الأهداف الأخرى لاستخدام الوحدات الاقتصادية للقيمة العادلة معالجة أي قصور ناتج عن استخدام مفهوم التكلفة التاريخية، وتعزيز الشفافية في البيانات المالية للوحدة الاقتصادية. (Wang, 2024: 601)

هذا وقد يترتب على تطبيق القيمة العادلة السماح للإدارة بالتلاعب في الأرقام المحاسبية وممارسة المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting) من خلال الافتراضات التي بنيت عليها تقديرات القيمة العادلة ويتم ذلك من خلال استخدام استراتيجيات وأساليب متنوعة لمعالجة بعض القيم المحاسبية المدرجة في البيانات المالية، والاستفادة من أي ثغرات في بعض قواعد المحاسبة، واختيار أسس القياس والإفصاح لعرض البيانات المالية، لا بالطريقة المناسبة، بل بطريقة تتماشى مع رغبات مُعدي القوائم المالية (عبدالغفار ونورهان، 2019: 260).

الجانب التطبيقي للدراسة: بهدف التوصل إلى أهداف البحث وتحقيق فرضية البحث، تم اختيار شركة كيسيته للتجارة العامة العاملة في محافظة دهوك والاعتماد على البيانات المالية من القوائم المالية للفترة 2015 إلى 2024، تأسست هذه الشركة بتاريخ 2004 وبرأس مال قدره 300 مليون دينار عراقي.

اعتمدت هذه الدراسة على البيانات المتعلقة بالمتغير المستقل وهو قياس القيمة العادلة للموجودات وذلك من خلال مؤشر العائد على الموجودات الثابتة، وكذلك المتغير التابع وهو الأداء المالي من خلال كفاءة التشغيل، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (1): البيانات المالية لشركة عينة الدراسة

السنوات	صافي الربح	الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية	الموجودات الثابتة بالقيمة العادلة	صافي التدفقات النقدية التشغيلية
2015	12670000	151700000	157768000	22755000
2016	13176800	151700000	163836000	23665200
2017	13683600	151700000	169904000	23968600
2018	14190400	151700000	172938000	24272000
2019	14697200	151700000	175972000	24575400
2020	15204000	151700000	182040000	24878800
2021	15964200	151700000	188108000	25789000
2022	16471000	151700000	194176000	26395800
2023	17231200	151700000	200244000	27002600
2024	17738000	151700000	206312000	27306000

يُظهر جدول أعلاه البيانات المالية للشركة المدروسة من عام 2015 إلى عام 2024 نموًا ثابتًا في جميع المقاييس الرئيسية: صافي الربح، والموجودات الثابتة (بقيمتها التاريخية والحالية)، وصافي التدفقات النقدية التشغيلية. ارتفع صافي الربح بشكل مطرد من 12,670,000 في عام 2015 إلى 17,738,000 في عام 2024، مما يُشير إلى ربحية قوية. وبالمثل، ظلت الموجودات الثابتة بالتكلفة التاريخية ثابتة عند 1,517,000,000، بينما ارتفعت قيمتها الحالية من 1,577,680,000 في عام 2015 إلى 206,312,000 في عام 2024، مما يعكس ارتفاع قيمة الموجودات أو إعادة تقييمها. كما ارتفع صافي التدفقات النقدية التشغيلية من 227,550,000 في عام 2015 إلى 270,060,000 في عام 2024، مما يُشير إلى تحسن في توليد النقد من العمليات الأساسية. بشكل عام، تبدو الشركة في وضع مالي صحي، مع استقرار قيم الموجودات، وزيادة الربحية، وتعزيز التدفقات النقدية.

أولاً. احتساب نسبة العائد على الموجودات الثابتة: ويمكن احتسابها وفق المعادلة الآتية:
العائد على الموجودات الثابتة = (صافي الربح بعد الضريبة / متوسط قيمة الموجودات الثابتة) x 100
وكانت النتيجة كالآتي:

جدول (2): احتساب نسبة العائد على الموجودات الثابتة ROFA بالقيمة الدفترية والقيمة العادلة

السنة	العائد على الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية	العائد على الموجودات الثابتة بالقيمة العادلة
2015	10.20	9.72
2016	10.42	9.65
2017	10.85	9.66
2018	11.25	9.87
2019	11.65	10.10
2020	12.10	10.05
2021	12.62	10.36
2022	13.03	10.18
2023	13.65	10.32
2024	14.20	10.39

يوضح الجدول أعلاه نسب العائد السنوي على الموجودات الثابتة، بناءً على كلٍّ من القيمة الدفترية والقيمة العادلة، من عام 2015 إلى عام 2024. على مدى عشر سنوات، ارتفع العائد على القيمة الدفترية بشكل مطرد من 10.20% في عام 2015 إلى 14.20% في عام 2024، مما يشير إلى تحسن في العوائد مقارنةً بتكلفة الموجودات التاريخية. في الوقت نفسه، أظهر العائد على القيمة العادلة اتجاهًا تصاعديًا عامًا، إذ ارتفع من 9.72% إلى 10.39%، مع زيادات سنوية أقل وبعض التقلبات الطفيفة. يشير هذا إلى أنه على الرغم من تحسن العوائد بشكل عام، إلا أن ارتفاع القيم العادلة للأصول ربما يكون قد خفف من نمو العائد مقارنةً بالعوائد المحسوبة على القيم الدفترية.

ثانياً. احتساب نسبة كفاءة التشغيل: يمكن احتسابها وفق المعادلة الآتية:

كفاءة التشغيل = (مصرفات التشغيل / إجمالي الإيرادات) x 100

وكانت النتيجة كالآتي:

جدول (3): احتساب نسبة كفاءة التشغيل OER بالقيمة الدفترية والقيمة العادلة

السنة	كفاءة التشغيل (بالقيمة الدفترية) %	كفاءة التشغيل (بالقيمة العادلة) %
2015	15.30	14.46
2016	15.65	14.45
2017	15.83	14.13
2018	16.20	14.14
2019	16.25	13.99
2020	16.43	13.77
2021	17.10	13.75
2022	17.45	13.69
2023	17.85	13.49
2024	18.05	13.34

يوضح الجدول أعلاه النسب المئوية السنوية لكفاءة التشغيل بناءً على القيمة الدفترية والقيمة العادلة من عام 2015 إلى عام 2024. وعلى مدى فترة العشر سنوات، زادت كفاءة التشغيل بناءً على القيمة الدفترية بشكل مطرد من 15.30% في عام 2015 إلى 18.05% في عام 2024. في المقابل، أظهرت الكفاءة بناءً على القيمة العادلة انخفاضاً تدريجياً من 14.46% في عام 2015 إلى 13.34% في عام 2024. وهذا يشير إلى أنه في حين تبدو الشركة أكثر كفاءة عند قياسها بالقيمة الدفترية بمرور الوقت، إلا أن أداءها بالنسبة للقيمة العادلة قد تدهور قليلاً، مما يشير إلى وجود تباعد متزايد بين التقييم المحاسبي والقيمة المدركة في السوق.

ثالثاً. احتساب فرق النسب للعائد على الموجودات الثابتة وكفاءة التشغيل

جدول (4): احتساب فرق النسب (القيمة العادلة إلى القيمة الدفترية)

السنوات	ROFA	OER
2015	0.95	0.95
2016	0.93	0.92
2017	0.89	0.89
2018	0.88	0.87
2019	0.87	0.86
2020	0.83	0.84
2021	0.82	0.80
2022	0.78	0.78
2023	0.76	0.76
2024	0.73	0.74

يوضح الجدول أعلاه فرق النسب بالقيمة الدفترية والعادلة لكل من نسبة العائد على الموجودات الثابتة ونسبة كفاءة التشغيل، ويبين أعلى نسبة العائد على الموجودات الثابتة بنسبة 95% في 2015 وأقل نسبة منه كانت في 2024 بنسبة 73% ونلاحظ بالانخفاض النسبي خلال عشر سنوات بمقدار 22%. في المقابل كانت أعلى نسبة لكفاءة التشغيل في 2015 بنسبة 95% وتنخفض تدريجياً حتى تراجع بنسبة 74% أي بمقدار 21% خلال عشر سنوات.

رابعاً. احتساب علاقة الارتباط بين متغيرات البحث: تُعدّ قياس القيمة العادلة للموجودات مؤشرات حيوية في تقييم الاستدامة المالية للمؤسسة، إذ تُمثّل تقييمها الحقيقية وتبين الأداء المالي للشركة. عند ربط مؤشر عائد على الموجودات الثابتة (ROFA) وكفاءة التشغيل، يعكس تحسين الأداء المالي للشركة والافصاح والشفافية التامة على القوائم المالية، مما يؤدي بدوره إلى تحسين عائد الموجودات من خلال الاستخدام الأمثل للموجودات لتحقيق الأرباح، تعكس العلاقة بين هذان المؤشران تكامل الأداء المالي مع القدرة على الاستمرار والنمو في بيئة الأعمال، والنتيجة كما يأتي:

جدول (5): علاقة ارتباط بين المتغيرين

المتغير	ROFA	OER
ROFA	1	
OER	0.99	1

يشير الجدول (5) إلى وجود ارتباطات قوية جداً بين متغيري البحث: قياس القيمة العادلة من خلال نسبة العائد على الموجودات الثابتة، والأداء المالي من خلال نسبة كفاءة التشغيل، تُظهر النتائج أن معامل الارتباط بين نسبة العائد على الموجودات الثابتة ونسبة كفاءة التشغيل هو 0.99، مما يشير إلى وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين، تعكس هذه النتائج علاقة وثيقة بين كفاءة استخدام الموارد (العائد على الموجودات) وكفاءة التشغيل.

خامساً. احتساب الانحدار الخطي بين متغيري البحث: يُستخدم الانحدار الخطي لتحليل علاقة التأثير بين قياس القيمة العادلة كمتغير مستقل من خلال مؤشر العائد على الموجودات (ROFA) والأداء المالي كمتغير تابع من خلال مؤشر كفاءة التشغيل. الهدف هو قياس أثر قياس القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS13 على الأداء المالي للمؤسسة. تُظهر نتائج الانحدار عادةً علاقة إيجابية بين مؤشر العائد على الموجودات الثابتة وكفاءة التشغيل. والنتيجة كما يأتي:

جدول (6): الانحدار الخطي لمؤشر العائد على الموجودات الثابتة وكفاءة التشغيل

المؤشر	معامل التأثير (Slope)	معامل التحديد (R-squared)	القيمة الاحتمالية (P-value)
OER	0.1312	0.9997	0.000

تشير نتائج الجدول رقم (6) إلى وجود علاقة قوية ودالة إحصائياً بين مؤشر العائد على الموجودات الثابتة وكفاءة التشغيل، إذ بلغ معامل التحديد (R-squared) 0.999، مما يدل على أن العائد على الموجودات الثابتة تفسر نسبة كبيرة من التباين في كفاءة التشغيل. كما أن قيم الاحتمالية (P-values) لكل من العائد على الموجودات (0.000) أقل من 0.001، مما يعني أن النتائج ذات دلالة إحصائية. وبناءً على هذه النتائج، يمكن تأكيد صحة الفرضية، إذ تنص على وجود تأثير ذي

دلالة إحصائية لقياس القيمة العادلة من خلال مؤشر العائد على الموجودات الثابتة على الأداء المالي للشركة من خلال مؤشر كفاءة التشغيل.

الاستنتاجات والتوصيات: تكشف الدراسة التي تناولت تأثير قياس القيمة العادلة للأصول على الأداء المالي، المُقاس من خلال العائد على الأصول (ROFA) وكفاءة التشغيل، أن محاسبة القيمة العادلة تؤثر بشكل كبير على التقارير المالية ومقاييس الأداء. وتشير النتائج إلى أن قياس القيمة العادلة يُعزز الشفافية من خلال عكس ظروف السوق الحالية، مما قد يؤدي إلى تقييمات أكثر دقة للأصول واتخاذ قرارات استثمارية أكثر استنارة. ومع ذلك، فإن التقلبات الناجمة عن عمليات إعادة التقييم المتكررة قد تؤثر أيضًا على العائد على الأصول والاستقرار التشغيلي، لا سيما في الأسواق المتقلبة. ويبدو أن العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وكفاءة التشغيل تعتمد على السياق، إذ تستفيد بعض الشركات من تحسين استخدام الأصول بينما تواجه شركات أخرى تحديات في إدارة تقلبات الأرباح. وبشكل عام، تؤكد الدراسة على الطبيعة المزدوجة لقياس القيمة العادلة - قدرته على توفير معلومات مالية ذات صلة مع إمكانية حدوث عدم استقرار في مقاييس الأداء.

للتخفيف من العيوب المحتملة لقياس القيمة العادلة، ينبغي على الشركات اعتماد استراتيجيات فعّالة لإدارة المخاطر، بما في ذلك آليات التحوط، لتحقيق الاستقرار في تقلبات الأرباح. فضلًا عن ذلك، ينبغي على الهيئات التنظيمية النظر في توفير إرشادات أوضح لتطبيق القيمة العادلة لضمان الاتساق والقابلية للمقارنة بين القطاعات. كما ينبغي على الشركات تعزيز ممارسات الإفصاح لمساعدة أصحاب المصلحة على فهم تأثير تعديلات القيمة العادلة وفق IFRS 13 على الأداء المالي بشكل أفضل. ويمكن لإجراء المزيد من الأبحاث استكشاف آثار محاسبة القيمة العادلة على كل قطاع على حدة، ودور حوكمة الشركات في تخفيف تأثيرها على العائد على الأصول وكفاءة التشغيل. ومن خلال تطبيق هذه التدابير، يمكن للشركات الاستفادة من مزايا محاسبة القيمة العادلة مع تقليل آثارها السلبية على الاستقرار المالي.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. بن يدير، وفارس. 2019. تقييم واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية (Doctoral dissertation، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة).
2. حمد، عادل. (2011). القيمة العادلة بين النظرية والتطبيق. مجلة المرساة المصرفية، 21(1)، 13-23.
3. عكوش، محمد أمين. (2020). محاسبة القيمة العادلة بين الموثوقية والملاءمة، وأثرها على جودة المعلومات المالية وترشيد عملية اتخاذ القرار.
4. عوض، وأية عادل محمود. (2021). أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك. مجلة الدراسات المالية والتجارية، 31(3)، 370-394.
5. محمد سلمان داود الكرعوي، 2019، "القياس بالقيمة العادلة لتحسين شفافية الإبلاغ المالي وتأثيره في دعم القرارات الاستثمارية"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
6. لينة، وسناني. (2024). استخدام القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية (-) Doctoral dissertation, university center of abdalhafid boussof-(MILA).

7. بلفروم، زهرة، سعودي، وبلقاسم. (2024). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من وجهة نظر القائمين على المحاسبة لولاية برج بوعريريج. مجلة أبحاث ودراسات التنمية- Revue Recherches et Etudes en Développement-، (1)11، 333-314.
8. رواء لطيف رحيل، عيماد غفوري عبود النجار، 2020، "دور تطبيق القياس بالقيمة العادلة في تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية"، مجلة مثلى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 4، جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد.
9. أشرف سالم عبد الكافي، وفاطمة محمد خميس. (2023). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأصول في المصارف التجارية الليبية. مجلة آفاق اقتصادية، 9(18)، 46-78.
10. رواء لطيف رحيل، وعماد غفوري عبود ا. (2020). دور تطبيق القياس بالقيمة العادلة في تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية. Economics & Muthanna Journal of Administrative Sciences، 10(4).
11. عبد الرحمن عبد العظيم قابل، سامي، عبده أحمد أبو النصر، ومنة الله. (2022). أثر تطبيق معيار القيمة العادلة لهيئة معايير المؤسسات المالية الإسلامية على جودة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية بالتطبيق على المصارف الإسلامية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، 46(3)، 151-200.
12. خليل، على محمود مصطفى، إبراهيم، ومنى مغربي محمد. (2013). تقييم مدى ملاءمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة طبقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (13) في ضوء قواعد حوكمة الشركات. التجارة والتمويل، 33(3)، 461-516.
13. صفا مهدي راجي، باسم عبد الله كاظم، وعلي كريم محمد. (2019). IFRS قياس القيمة العادلة للموجودات الثابتة على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 دراسة تطبيقية على الشركة العامة للصناعات الصوفية. Economics & Muthanna Journal of Administrative Sciences، 9(3).
14. عقري، روزة، بوسبعين، وتسعديت. (2021). أثر محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)-دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين والمهنيين. مجلة البشائر الاقتصادية، 7(1)، 574-590.
15. الصياد، وعلى محمد على. (2013). أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة التقرير المالي وعلى أسعار الأسهم في البورصة المصرية. التجارة والتمويل، 33(4)، 281-328.
16. ناهض نجم حمد العبيدي، امينة راشد جابر، محمد عبدالرسول جابر، & علي كريم أبو زبيبه. (2024). تقييم الأداء المالي للوحدات الاقتصادية دراسة حالة في الشركة الاهلية للإنتاج الزراعي. Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS)، 19(عدد خاص)، 587-595.
17. خليفة، فاطيمة الزهراء، مناد، ورائيا. (2023). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام المؤشرات المالية (Doctoral dissertation، جامعة ابن خلدون-تيارت).
18. علاء محسن شحم، هاني حميد مسجل، 2019، ""امكانية تطبيق المعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم IFRS13 في البيئة العراقية"، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية / ISSN: 1999-558x / العدد: 33.

19. حسن توفيق حسن. (2024). أثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالية في البنوك التجارية مع دراسة ميدانية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، 15(1)، 484-520.
20. أبو الفتوح، ووحيد. (2025). اثر المخاطر النظامية على الاستقرار المالي لشركات المؤشر الثلاثيني EGX30 بالبورصة المصرية خلال الفترة من (2015-2023). *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، 39(1)، 1393-1475.
21. عبدالغفار ونورهان السيد محمد. (2019). قياس وتحليل الآثار المترتبة على تطبيق محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية واستخدام التحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة في إدارة المخاطر المالية (دراسة تطبيقية). *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، 10(العدد الاول الجزء الأول)، 239-308.
22. الزبير، حمزة محمود الزبير. 2015. التحليل المالي لاغراض تقييم الاداء والتنبوء بالفشل، دار الوراق للنشر والتوزيع القاهرة ص 89-95.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:**

1. Shamkuts, V. (2010). Fair value accounting (Doctoral dissertation).
2. James, A. T., Olurotimi, M. M., Tope, A., Sali, J., Yusuf, K. S. O. G., & Oladimeji, A. M. O. (2025). Fair Value Measurement and Profitability of Quoted Consumer Goods Firms in Nigeria.
3. Goroke, T., & Maccarthy, M. I. T. (2023). Fair Value Accounting and Financial Performance of Listed Construction Companies in Nigeria. *BW Academic Journal*, 16-16.
4. Altamuro, J., & Zhang, H. (2013). The financial reporting of fair value based on managerial inputs versus market inputs: Evidence from mortgage servicing rights. *Review of Accounting Studies*, 18(3), 833–858
5. Petrović, D., Radosavac, A., & Mashovic, A. (2023). Implications of applying fair value accounting to modern financial reporting. *Journal of process management and new technologies*, 11(1-2), 22-33.
6. Cardao- Mora, T. (2024). Fair value accounting and untraceable financial crime. *Journal of Financial Crime*, 32(3), 661-680.
7. Mora, A., McGeachin, A., Barth, M. E., Barker, R., Wagenhofer, A., & Joos, P. (2019). Fair value accounting: the eternal debate–AinE EAA Symposium, May 2018. *Accounting in Europe*, 16(3), 237-255.
8. -Charity Mulewa Kioko, Olweny Tobias and Linus Ochieng,(2019),” Effect of Financial Risk on Financial Performance of Commercial Banks In Kenya Listed on The Nairobi Stock Exchange”, *Strategic Journal of Business& Change Management*, Volume6, No2, PP1936-1952.
9. Prathapasinghe, D., & Jayasekara, B. E. A. (2024). Impacts of Competancy of Valuers on Accuracy of Fair Value for Financial Reporting Purpose. *Journal of Institute of Human Resource Advancement*, 11(1), 34.
10. Elfaki, Alfatih Alamin Abdalrahim; Hammad Suleiman Musa Elzain(2015) " The Impact of the Application of Fair Value Accounting on the Quality of Accounting Information. An Empirical Study on a Group of Companies Listed on the Khartoum Stock Exchange"

International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences Vol. 5, No.154

11. Henderson, D., & Mamo, K. (2023) A Survey of Research on Fair Value Accounting for Financial Institutions. *Accounting Perspectives*.
12. Acharya, V. V., & Ryan, S. G. (2016). Banks' financial reporting and financial system stability. *Journal of Accounting Research*, 54(2), 277-340.
13. Farawansyah, N. I., Rahayu, S. I., & Zhafiraah, N. R. (2024). Do financial performance and corporate governance effect on firm value: Evidence from manufacturing sector. *Research of Business and Management*, 2(1), 29–40.
<https://doi.org/10.58777/rbm.v2i1.184>
14. Junaedy, J., & Pattiasina, V. (2023). Analysis of Financial Performance at PT Semen Indonesia (Persero), Tbk Listed on the Indonesia Stock Exchange. *Golden Ratio of Finance Management*, 3(1), 35-44.
15. Riski, M., Husnatarina, F., Umbing, G. B., Christmas, A. F., Nasir, D., Yeremi, R. N. H., & Ludang, R. F. A. (2025). The Effect of Green Accounting, Green Intellectual Capital & Corporate Social Responsibility on Financial Performance: Empirical Study of Energy Sector Companies Listed on the Indonesian Stock Exchange for the 2021-2023 Period. *Golden Ratio of Finance Management*, 5(1), 123-136.
16. Nnah, L. (2024). Fair Value Accounting Practices and Financial Performance of Listed Manufacturing Firms in Nigeria. *BW Academic Journal*, 10-10.
17. Umoh, E. (2024). Fair Value Accounting and Financial Statements: Evidence from Oil and Gas Companies Listed on the Nigerian Exchange Group (2014-2023). Available at SSRN 5063189.
18. Agustini, S., & Kamaliyah, F. (2025). Analysis of CV. Yan's Jaya Financial Statements Fiscal Reconciliation in 2023 on Calculating Income Tax Payable. *Transekonomika: Akuntansi, Bisnis Dan Keuangan*, 5(2), 502-513.
19. Goh, B. W., Li, D., Ng, J., & Yong, K. O. (2015). Market pricing of banks' fair value assets reported under SFAS 157 since the 2008 financial crisis. *Journal of Accounting and Public Policy*, 34(2), 129-145.
20. Lin, S., Pownall, G., Sawani, A., & Wang, C. (2024). The effect of the FASB-IASB convergence project on the rules-and principles-based nature of US GAAP and IFRS. *Review of Accounting Studies*, 1-43.
21. Kieso, Weygandt Warfield (2010), "Intermediate Accounting" thirteenth Edition, USA.
22. AASB (2011), 'Fair Value Measurement By Not- For-Profit Entities, Available At: http://www.aasb.gov.au/admin/file/content_102/e3/mar_2011ap_9.2Issues_paper_FVM_NFP_Issues.pdf.
23. IFRS Foundation. (2016). IFRS 13: Fair Value Measurement. Retrieved from https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-13-fair-value-measurement/IFRS_Foundation
24. Warren, C., Reeve, J. M., & Duchac, J. (2016). *Financial & managerial accounting*. Cengage Learning